

الهندسة المالية الإسلامية و آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)
Islamic financial engineering and prospects for enhancing financial inclusion in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco)

د. مؤذن عمر¹

¹ جامعة أحمد درايعة - أدرار (الجزائر)، Mouadenomar85@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/06/15

تاريخ القبول: 2023/02/21

تاريخ الارسال: 2022/05/24

ملخص:

تسعى الهندسة المالية الإسلامية لتلبية احتياجات مختلف المستثمرين وذلك من خلال توفير تمويل إسلامي قائم على تقاسم المخاطر، وابتكار أدوات مالية تسهم في وصول الخدمات المالية لفئات محدودي الدخل في المجتمع، وهو ما يعزز الشمول المالي، من جهة أخرى عرفت دول المغرب العربي توجها حثيثا نحو الصناعة المالية الإسلامية جسدهته التشريعات التي أتاحت الولوج إلى عالم المالية الإسلامية، لذا سنحاول و من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في دول المغرب العربي ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: هندسة مالية إسلامية، هندسة مالية تقليدية، شمول مالي إسلامي، شمول مالي رقمي، دول المغرب العربي.

تصنيفات JEL : G21.G24.B19

Abstract :

Islamic financial engineering seeks to meet the needs of various investors by providing Islamic financing based on risk sharing, and creating financial tools that contribute to the access of financial services to low-income groups in society, which enhances financial inclusion. Islamic finance was embodied by the legislation that allowed access to the world of Islamic finance, so we will try, through this study, to identify the reality of the Islamic financial industry in the Arab Maghreb countries and its contribution to enhancing financial inclusion.

Keywords: Islamic financial engineering, traditional financial engineering, Islamic financial inclusion, digital financial inclusion, Arab Maghreb countries.

JEL Classification Codes : G21.G24.B19

المقدمة:

إن تعزيز الشمول المالي أو الوصول إلى التمويل يمكن أن يساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية، ولقد نجحت الآليات التقليدية مثل التمويل الصغير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي جزئياً، وجاء التمويل الإسلامي القائم على مفهوم تقاسم المخاطر بمجموعة من الأدوات المالية التي تعزز تقاسم المخاطر بدلاً من تحويل المخاطر في النظام المالي، بالإضافة إلى ذلك يدعو الإسلام إلى إعادة توزيع أدوات تقاسم المخاطر مثل الزكاة والصدقات والقروض الحسن، وما إلى ذلك، والتي من خلالها تشارك شريحة المجتمع الأكثر قدرة اقتصادياً المخاطر التي تواجه الشريحة الأقل قدرة من السكان، هذه ليست أدوات إحسان أو إثارة فحسب ولكنها أدوات لاسترداد الحقوق وسداد الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، تحدد قواعد الميراث كيفية توزيع ثروة الشخص بين الأجيال الحالية والمستقبلية من الورثة.

تعتبر دول الشرق الآسيوي الإسلامية (ماليزيا وأندونيسيا) حاضنة أولى لتجارب المؤسسات الحديثة للمالية الإسلامية، ثم لحقتها دول المشرق العربي (السعودية، مصر، الإمارات والأردن...) والتي تعد رائدة الصناعة المالية الإسلامية حيث تستحوذ على حوالي 65 بالمائة من الحجم العالمي لهذه الصناعة؛ في حين عرفت دول المغرب العربي توجهاً حثيثاً نحو الصناعة المالية الإسلامية جسدهته التشريعات التي أتاحت الولوج إلى عالم المالية الإسلامية.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف تساهم الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي؟

بناء على هذه الاشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالهندسة المالية الإسلامية، وما هي مبادئها؟
- ما هو الشمول المالي الرقمي، وما مفهوم الشمول المالي في الإسلام؟
- ما هي آليات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي؟

أهداف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة تحليل دور الهندسة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في المغرب العربي من خلال الوقوف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في دول المغرب العربي ومساهمتها في وصول الخدمات المالية لفئات محدودي الدخل في المجتمع.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة اخترنا المنهج الوصفي واعتمدنا المنهج التحليلي في شرح بيانات الجداول.

1- الهندسة المالية الإسلامية:

1-1 ماهية الهندسة المالية الإسلامية

1-1-1 تعريفها: يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، و ما يلازم ذلك من صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار محددات وموجهات الشرع الإسلامي الحنيف (طرطار، 2009)، يشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع).
- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً، سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، مما يميزها بالمصادقية الشرعية (قندوز، 2012).

1-1-2 مبادئ الهندسة المالية الإسلامية: من أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية نجد:

1-1-2-1 الوعي (وعي بالسوق وأحواله): و يقصد بالوعي بالسوق أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار و التطوير للأدوات و الأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف... لأن الهندسة المالية تهدف أساساً وكما أشرنا سابقاً إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين... مع استفادة جميع هؤلاء الأعوان.

1-1-2-2 الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها): و يقصد بالإفصاح بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها و ذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً أو التحايل على الربا أو القمار... مع الإشارة إلى أن الالتزام بالشرعية الإسلامية أو ما اتفق على تسميته بميزة المصادقية الشرعية للهندسة المالية يشكل بهذا الخصوص صمام أمان بسبب انضباط قواعد الشرعية الإسلامية.

1-1-2-3 المقدرة والالتزام (الالتزام بالشرعية الإسلامية في التعامل): يقصد بالمقدرة أو القدرة: وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء و التعامل، و بالالتزام: الالتزام بالشرعية الإسلامية. و إذا كان من الممكن للهندسة المالية الإسلامية أن تشترك مع الهندسة المالية التقليدية في الوعي والإفصاح و المقدرة، فإن الالتزام بالشرعية الإسلامية يعتبر أساساً خاصاً بالأولى، كما أنه ميزة لها (قندوز ع، 2006).

1-1-3 أسس الهندسة المالية الإسلامية: كما تقوم الهندسة المالية الإسلامية على عدة أسس:

1-1-3-1 تحريم الربا: حيث يعتبر البحث فيه مشبعاً من النواحي الشرعية و مؤصلاً ومسنداً في كتب الفقه، لكن الغوص فيه ليس سهلاً للكثيرين، خاصة غير المختصين بالعلوم الشرعية، لهذا نجد من الاقتصاديين من حاول إيجاد نماذج لإعادة تقديم الربا بأسلوب يتناسب و اللغة العلمية المعاصرة ؛

1-1-3-2 حرية التعاقد: المقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، و بالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، و هو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع؛

1-3-1-3 التيسير ورفع الحرج: و تتضح أهمية هذه القاعدة في أن تقييد الناس و المتعاملين بالعقود القديمة فيه حرج و تضيق عليهم، لأنها لا تفي بكل احتياجاتهم و هي متنوعة و متزايدة. من هنا برزت ضرورة الهندسة المالية الإسلامية و أهميتها في تطوير تلك العقود كالمزج بين أكثر من عقد أو استحداث أخرى، كل ذلك في إطار موجهات الشرع الإسلامي؛

1-3-1-4 التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: هي أهم أسس الهندسة المالية وفق المنهج الإسلامي و ترجع أهميتها إلى أنها هي التي تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية، الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية (قندوز ع..، الهندسة المالية الإسلامية، 2007).

2-1 أوجه الاختلاف بين الهندسة المالية الإسلامية و التقليدية

بالرغم من اشتراك المدرستين الإسلامية و التقليدية في الحاجة للابتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الابتكار في الصناعة الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الصناعة التقليدية. و يمكن التماس السبب في ذلك في الجوانب التالية:

1-2-1 ضرورة الانضباط بالنظم الإسلامية: إن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية. فحافز التدين حافز عميق لدى المسلمين، و من شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة. بينما نجد الهندسة التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية. و عليه فمجرد بروز الفرصة للربح كاف في الالتفاف عليها؛

1-2-2 انضباط الأحكام الشرعية: إن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطاً وإحكاماً و تناسلاً من الأنظمة البشرية، و يترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية، نظراً لتطرق الخلل و التناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافاً للأحكام و القواعد الشرعية؛

1-2-3 تحقيق مصلحة جميع المتعاملين: إن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالالتزام يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا و قناعة بها. بينما الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية و المصالح الكلية، و بين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة. و تبعاً لذلك ينشأ التنافر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة.

2- الشمول المالي

1-2 مفاهيم حول الشمول المالي

1-1-2 الشمول المالي : هو الحالة التي يتاح فيها مجموعة من الخدمات المالية الأساسية إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة، بتكلفة معقولة وتمكينهم من فهم هذه الخدمات والوصول إليها. الخدمات المالية الأساسية هي تلك الخدمات والمنتجات المالية التي تقدم من خلال القنوات المالية الرسمية المرخصة في القطاع المالي والمصرفي ، وتشمل الخدمات الآتي:

■ حسابات الإيداع (جارية أو آجلة)، وحسابات الإدخار؛

■ التمويل (الإئتمان)، وحسابات التحويلات المالية؛

■ خدمات التأمين، وخدمات المشورة المالية. (ساسي، 2021)

2-1-2 الشمول المالي الرقمي:

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من طرف السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة، وبتكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، كما يجب أن تمثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها . (الفران، 2020)

2-1-3 مفهوم الشمول المالي في الإسلام

من المسلم به أن العقيدة الاقتصادية المركزية للإسلام هي تطوير بنية اقتصادية واجتماعية مزدهرة وعادلة ومتساوية يمكن لجميع أفراد المجتمع من خلالها تعظيم قدراتهم الفكرية والحفاظ على صحتهم وتعزيزها، والمساهمة بفعالية في تنمية المجتمع. التنمية الاقتصادية والنمو ، جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية ، حيث يجب منح جميع أعضاء المجتمع الإسلامي نفس الفرص للتقدم بأنفسهم ؛ بعبارة أخرى تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الطبيعية التي خلقها الله سبحانه وتعالى. أما بالنسبة لأولئك الذين لا عمل لهم والذين لا يستطيعون العمل (بما في ذلك المعاقين) ، يجب على المجتمع توفير الحد الأدنى من المتطلبات لحياة كريمة من خلال توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

يؤكد الإسلام على الشمول المالي بشكل أكثر وضوحاً ، حيث هناك سمتان للتمويل الإسلامي - مفاهيم تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة - تميزان مسار التنمية بشكل كبير عن النموذج المالي التقليدي.

يقدم النظام الإسلامي مزايا متنوعة مقارنة بالنظام التقليدي القائم على تحويل المخاطر، حيث يمكن أن يشجع استخدام أدوات تقاسم المخاطر المستثمرين على الاستثمار في قطاعات مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يُنظر إليها على أنها قطاعات عالية المخاطر ، وهذا يعد زيادة في توسع الشمول المالي. (Iqbal, 2012; p:43)

2-2 أبعاد الشمول المالي: للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

2-2-1 الوصول للخدمات المالية : ويعني القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المصرفية لتوفير الخدمات المالية، والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، بحيث يستلزم الوصول تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات، وكذا التي يواجهها العملاء عند استخدامها، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصارف والأجهزة في المناطق الريفية، أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.

2-2-2 جودة الخدمات المالية: ويقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، لذلك تُستخدم الجودة لقياس طبيعة العلاقة بين مقدم الخدمة المالية والمستهلك بالإضافة إلى الخيارات المتاحة ومدى فهم المستهلكين لهذه الخيارات.

2-2-3 استخدام الخدمات المالية: ويقصد بها الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية ، وقياس الاستخدام يحتاج إلى معرفة تفاصيل حول انتظام وتواتر الاستخدام خلال فترة زمنية معينة . (Boulénfad Abir, 2021)

2-3 أهمية ومبادئ الشمول المالي الرقمي:

2-3-1 أهمية الشمول المالي الرقمي: تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي في النقاط التالية:

- فرصة للاستفادة من التوسع في استخدام الهواتف المحمولة في النفاذ للخدمات المالية، بما يمكن الأشخاص غير المشمولين ماليا في السابق من الإدخار وإجراء المعاملات المصرفية، ومن ثم إدارة تدفقاتهم النقدية غير المنتظمة.
- تقوم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بتقديم خدمات مالية رقمية للسكان المستبعدين الذين يعانون من نقص في الخدمات.
- هناك علاقة موجبة بين الشمول المالي الرقمي والأداء الاقتصادي، حيث يمكن للشمول المالي الرقمي أن يساعد على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتوفير الخدمات المالية لحوالي 1.7 مليار شخص عبر العالم.
- هناك علاقة قوية بين عدد مستخدمي الهواتف المحمول، وبين تحسين مستوى الدخل الفردي، حيث تؤدي كل زيادة بنسبة 1 بالمائة في عدد السكان الذي يستخدمون الهواتف المحمول في معاملاتهم المصرفية إلى تحسين الدخل الفردي بحوالي 0.3 بالمائة. (الفران، 2020)

2-3-2 مبادئ الشمول المالي الرقمي: تحرص دول مجموعة العشرين على تحقيق النمو الاقتصادي العالمي الشامل من خلال تعزيز الخدمات المالية الرقمية لما لها من دور فعال في سد الفجوات المختلفة مثل فجوة النوع والفجوة الرقمية، وفجوة توزيع الدخل ، وقد حددت هذه المجموعة ثمانية مبادئ للشمول المالي الرقمي تتوزع على أربعة مجموعات رئيسية كما يلي:

2-3-2-1 ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- تدعم تطوير بنية تحتية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- تشجع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات التكلفة المقبولة ، مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى والمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال، ونظام الهوية الرقمية.

2-3-2-2 تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

- تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيات الوطنية.

2-3-2-3 تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

- دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة في الوضعية الاجتماعية والإقتصادية.
- النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

- 2-3-2-4 تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة:
- تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات .
 - دعم إجراءات حماية الزبائن بما في ذلك حماية البيانات، بما يلي احتياجات الشباب والنساء والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (غزاري، 2021)

3- الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي

3-1 أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه المنتجات، إضافة لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري مشاركة المخاطر فيها أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق والشريعة الإسلامية، مثل : التأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل، كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل : الزكاة، والصدقة، والوقف، والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي. (عبيد، 2019)²

3-2 واقع الشمول المالي في الدول المغربية:

تشير بيانات البنك الدولي لسنة 2017 إلى أن معدلات الشمول المالي المغرب العربي تتراوح ما بين 24 و 26 في المائة وهي معدلات متوسطة وبعيدة نوعا عن المعدل العالمي، سنحاول أن نقف على هذا الواقع من خلال تحليل بعض المؤشرات التي اعتمدها البنك الدولي في قياس الشمول المالي:

3-2-1 مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم 01: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة (%)

	المجموع				الإنـاث				الذكـور			
	2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011	2021	2017	2014	2011
الجزائر	44.10	42.78	50.48	33.29	31.19	29.27	40.07	20.41	56.83	56.24	60.91	46.13
تونس	36.85	36.91	27.43	32.2	28.75	28.36	20.70	26	45.14	45.73	34.25	41
المغرب	44.37	28.64	/	39	32.70	16.81	/	26.7	55.97	41.47	/	52

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Index Database, World Bank Group: <https://globalindex.worldbank.org/>

من خلال الجدول نلاحظ:

■ تذبذب في نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية خلال السنوات 2011، 2014، 2017، 2021، حيث أنها ارتفعت في الجزائر في 2014 مقارنة ب 2011، في حين انخفضت في نفس الفترة في تونس وانعدمت في المغرب، كما نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت في الجزائر في سنة 2017 مقارنة ب 2014، لتعاود ارتفاعا طفيفا في سنة 2021، في حين ارتفعت في كل من تونس والمغرب .

■ ارتفاع هذا المعدل لدى الذكور مقارنة بالإناث ولجميع الدول، وهو ما يعكس اتساع الفجوة في نسب الوعي بين الذكور والإناث .

■ تعتبر الجزائر البلد الأكثر تحقيقا للشمول المالي سواء عند الذكور أو الإناث مقارنة بكل من تونس والمغرب.

3-2-2 مؤشر الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم 02: نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة (%)

	2011	2014	2017	2021
الجزائر	4.33	13.77	11.42	16.05
تونس	05	10.31	18.34	13.78
المغرب	12.2	//	6.33	7.35

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Findex Database, World Bank Group: <https://globalfindex.worldbank.org/>

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر عرفت ارتفاعا لكل من الجزائر وتونس في سنة 2014 مقارنة ب 2011، ليواصل المؤشر ارتفاعه في تونس سنة 2017، ويتراجع في الجزائر، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من الدخل نحو الإستهلاك بعد ارتفاع الأسعار ، بسبب انخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات؛ كما سجل المؤشر تراجعا رهيبا في المغرب، وفي سنة 2021 بسبب انتشار وباء كوفيد 19 وتراجع نسبة الاستهلاك عرف المؤشر ارتفاعا في الجزائر ونسبة طفيفة في المغرب، وعلى العكس من ذلك تراجع في تونس.

وبصفة عامة يمكن القول إن ارتفاع مؤشر الإدخار مرده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد من العملاء من خلال تحسين خدماتها كيميا ونوعيا.

3-2-3 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:

الجدول رقم 03: نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة (%)

	2011	2014	2017	2021
الجزائر	1.50	5.82	4.95	3.79
تونس	3.2	12	11.73	9.89
المغرب	4.3	/	2.64	4.98

Source: Elaboré par les chercheurs en se référant aux: - The Global Findex Database, World Bank Group: <https://globalfindex.worldbank.org/> -

يتضح من الجدول أن قيمة المؤشر عرفت ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا لكل من الجزائر وتونس، حيث سجلت تونس أكبر قيمة للمؤشر سنتي 2014 و 2017، مع تراجع طفيف سنة 2021، في حين عرف المؤشر تراجعا في المغرب سنة 2017، ليعاود التحسن سنة 2021 ، وتعد هذه النسب ضعيفة خاصة بالنسبة للمغرب والجزائر ، تدل على الإقبال المحتشم للأفراد، على الاقتراض من

المؤسسات المالية الرسمية والتي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع. (محاجبية، 2018)

3-3 آليات تفعيل الخدمة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الدول المغاربية : تعزيز الشمول المالي في الدول المغاربية يتطلب القيام بصياغة استراتيجية فعالة تساهم في تطوير القطاع المالي، وتحرص على تحقيق استقراره، آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

3-3-1 تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

قامت الجزائر بخطوات جادة في هذا المجال، حيث تم إصدار القانون 02/20 بتاريخ 15 مارس 2020، والذي أتاح للبنوك والمؤسسات المالية إنشاء شبائيك للصيرفة الإسلامية، واشترط أن يكون الشباك مستقلا من الناحيتين المالية والمحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وتكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء، غير أن هذا الإجراء يعتبر غير كاف يتطلب مزيدا من الجهد من أجل الوصول إلى الاقتراحات التالية:

4 تشجيع قطاع المصارف الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية؛

5 إنشاء صناديق لاستهداف التمويل الأصغر وتمويل المشاريع الصغيرة.

6 إيجاد منتجات مالية جديدة تناسب مختلف شرائح طالبي التمويل؛

7 زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف؛

8 استخدام التقنية الحديثة لتسهيل الخدمات وتطوير نظم الدفع والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية. (معمر، 2021)

3-3-2 تعزيز الشمول المالي في المغرب:

تعتبر التجربة المغربية في مجال الصناعة المالية الإسلامية مثالية ومتميزة، إذ أن القوانين التي صدرت لم تأت مستقلة ومميزة للبنوك الإسلامية أو لشركات التأمين الإسلامي عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية، بل أدرجت تلك الممارسات ضمن القوانين القائمة، ويتجلى ذلك من خلال التعديلات التي أجريت على مدونة التأمينات والتي تم تعديلها لتدمج التأمين التكافلي جنبا إلى جنب مع التأمين التجاري، وعلى نفس النسق، خصص قانون مؤسسات الائتمان وما في حكمها بابا كاملا للبنوك التشاركية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية، وكلاهما جاء مواكبة للتطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية (بنوك وتأمينات وأسواق مال) واستجابة لرغبات شرائح واسعة من المجتمع المغربي.

حرص صانعو القرار بالمغرب على أن تكون التجربة المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي وأسواق المال الإسلامية (الصكوك) متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الإسلامية وبعيدة عن أشكال الصورية، ويتجلى ذلك في جعل كل التطبيقات المؤسسية والمنتجات لكل قطاعات الصناعة المالية الإسلامية خاضعة للمطابقة الشرعية والتي هي مهمة محصورة فقط في المجلس العلمي الأعلى وبالضبط في اللجنة الشرعية للمالية التشاركية. وفق النمط الذي سارت عليه الصناعة المالية الإسلامية بالمغرب والتي شملت كل ما يجب أن يتناوله إطار تشريعي متكامل شمل القطاع المصرفي وقطاع التأمين وقطاع أسواق المال، فإن المسؤولية الآن تقع كلها على القائمين على هذه الصناعة في إنجاحها في ظل توفر كل ظروف النجاح.

3-3-3 تعزيز الشمول المالي في تونس :

لا زالت الآفاق المستقبلية للمالية الإسلامية، تتأرجح بين تباطؤ العرض من حيث عدم اكتمال المنظومة التشريعية (التراتب الخاصة بالمنتجات البنكية والصكوك) وضعف التأطير والتنقيف، والتوعية الثقافية بمنتجات المالية الإسلامية، هذا إلى جانب غياب التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين الفاعلين في القطاع وتحديات الطلب من حيث ما تسير إليه التوقعات والتقديرات الدولية بخصوص الدور الذي سوف تلعبه المالية الإسلامية في تونس كما في سائر بقية أقطار العالم، فعلى الرغم من أن أنشطة التمويل الإسلامي في تونس تعود لأكثر من 25 عاما ويتم تنظيمها بشكل منظم ووفق إطار تشريعي متطور، إلا أن هذه الصناعة المالية البديلة لازالت لم ترتق إلى مستوى الأهداف المرسومة.

فبالرغم من الدور الريادي الموكل للتمويل الإسلامي للمساهمة في إنعاش الاقتصاد التونسي وذلك بالاستجابة للحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية للدولة والأسر والشركات؛ إلا أن هناك مستويات المديونية المرتفعة، وانخفاض مستوى الشمول المالي، وزيادة الحاجة إلى تمويل مشاريع التنمية الكبرى، وتعزيز أسواق رأس المال، ولا زالت عديد التحديات تواجه تطوير صناعة المالية الإسلامية في تونس. (كعلول، 2020)

الخاتمة:

توفر الهندسة المالية الإسلامية اللبنة الأساسية التي يمكن استخدامها لبناء أدوات أكثر تعقيداً من شأنها تعزيز الشمول المالي بمعاملات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فيساهم الشمول المالي في الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة ، كما يؤثر من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل.

ولقد حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي ، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- تعتبر معدلات الشمول المالي في دول المغرب العربي مقبولة لحد ما، غير أنها دون المستوى إذا ما قورنت بالمعدلات

العالمية؛

- يساهم الشمول المالي الإسلامي في تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الطبيعية التي خلقها الله سبحانه

وتعالى.

- تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي يتطلب القيام بصياغة استراتيجية فعالة، تساهم في تطوير القطاع المالي وتحرص

على تحقيق استقراره؛

- تفعيل الهندسة المالية الإسلامية في دول المغرب العربي لا يزال دون المستوى المطلوب، بالرغم من وجود التشريعات

والقوانين التي تنظم هذا المسار؛

- تساهم الصناعة المالية الإسلامية في الرفع من معدلات الشمول المالي في دول المغرب العربي، فقط يتطلب زيادة الوعي ونشر الثقافة المالية والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف حتى يساهموا بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية.

المصادر والمراجع:

1. Hacini Ishaq Boulenfad Abir. (2021 ,03) The relationship between financial inclusion and financial. Journal of Financial, Accounting and V:08 N:01).739-738 الصفحات ،
2. Zamir Iqbal. ;2012 ,06) p:43). Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective. تم الاسترداد من <https://www.researchgate.net/publication/280274850>
3. أحمد طرطار. (2009). دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية العالمية. الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، (الصفحات 6-7). سطيف: جامعة سطيف.
4. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية. (03 09, 2018). واقع الشمول المالي في الدول المغاربية. مجلة دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، الصفحات 751-755.
5. الوليد طلحة، صبري الفران. (ديسمبر, 2020). الشمول المالي الرقمي. موجز سياسات (27)، صفحة 01. تاريخ الاسترداد 2022، من <https://www.amf.org.ae/>
6. بوعيشاوي مراد، عماد غزالي. (30 06, 2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. الصفحات 76-77.
7. رامي يوسف عبيد. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول المغاربية. مطبوعات صندوق النقد العربي، 128، صفحة 02. تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb>
8. رشيدنعيمي، عبدالحفيظ بن ساسي. (سبتمبر, 2021). تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017. مجلة التكامل الإقتصادي، م:09، ع:03، صفحة 373.

9. عبد الكريم أحمد قندوز. (2012). إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية الإسلامية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (08)، صفحة 17.
10. عبد الكريم أحمد قندوز. (2006). الهندسة المالية الإسلامية. مؤتمر الأوراق المالية والبورصات (الصفحات 08-09). دبي: كلية الشريعة والقانون.
11. عبد الكريم أحمد قندوز. (2007). الهندسة المالية الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز في لاقتصاد الاسلامي، الصفحات 29-33.
12. عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة كعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات والآفاق. دراسات معهد التدريباء القدرات، صفحة 42، 57، 67.
13. فلاق صليحة، سوداني نادية، حمدي معمر. (2021, 03 22). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، صفحة 288.